



وارتفع الدين العام للمملكة إلى 854 مليار ريال (227.7 مليار دولار) بنهاية 2020، تمثل 34.3% من الناتج المحلي، مقابل 678 مليار ريال (180.8 مليار دولار) تشكل 22.8% من ناتج 2019.

و المملكة أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي 7.5 مليون برميل، وثالث أكبر منتج له بعد الولايات المتحدة وروسيا بمتوسط 11 مليون برميل يوميا في الظروف الطبيعية.

وكشفت شبكة "بلومبرج" الأسبوع الماضي، أن المملكة تستعد للعودة إلى أسواق المال العالمية لبيع سندات تجمع من خلالها 5 مليارات دولار، لتغطية جزء من احتياجات التمويل المتزايدة بسبب انخفاض سعر النفط العام الماضي.

ونقلت "بلومبرج" عن أشخاص قالت إنهم "مطلعون على الخطة رفضوا الكشف عن هويتهم"، أن المملكة أصبحت على وشك التعاقد مع مصارف لإدارة عملية البيع هذا الشهر، مع الإشارة إلى أن أي قرار نهائي بشأن التوقيت لم يُتخذ بعد، وأن ثمة احتمالا أن تؤجل البيع إذا تدهورت ظروف السوق.

ولا تزال المملكة تتوقع تقليص عجزها المالي هذا العام، بعدما خفضت نفقاتها العامة، وبعدها كانت قد فاجأت المستثمرين بالابتعاد عن أسواق رأس المال الأجنبية في النصف الثاني من عام 2020، واختارت تغطية كل عجز الموازنة تقريبا بالاقتراض محليا، فيما يناهز إجمالي الديون المستحقة 228 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى أن حكومات الخليج وشركاته ستصدر نحو 120 مليار دولار من الأوراق المالية الإسلامية هذا العام، وفقا لمؤسسة إدارة الأصول العالمية "فرانكلين تمبلتون" Templeton Franklin، مقارنة برقم قياسي بلغ 126 مليار دولار العام الماضي.